ونحن نودّع عام ٢٠٠٧

البنك المركزي يتبنى سياسة للحد من التضخم .. والدينار يسجل ارتفاعاً ملحوظاً

طاولات (المدى) تتحوّل الى منبر فاعل لإرساء الشفافية وسلامة الأداء

بغض النظر عن كل الترقب الذي رافق الأداء الاقتصادي بشتى حلقاته وروافده ،فقد كان الأداء والمخرجات تتسم بالتواضع ،بعدما أخفقت كل الأطراف في ترجمة تعهداتها التي كانت أبعد عن المسؤولية في التبشير بافاق مبالغ فيها نسبة الى عجزها عن الحرص وروح المبادرة ،فيما لم تتوقف النشرات الدعائية التي كثيرا ما اعتمدت مؤشرات وهمية ولا تعبر عن الواقع بالمرة. ونستعرض فيما يلي القطاعات الاقتصادية التي سجلت حضورها في زحمة التجاذبات الاقتصادية مستقرئين أداءها وجدوى تواصلها.

متابعة : حسام الساموك

القطاع النفطي

لابدّ أن نبدأ بهذا القطاع استعراض الأثر المفترض لزيادة أسعار النفط كعامل ايجابي فائق الأهمية لصالح الاقتصاد العراقي المتضرر،فقد اعتمد واضعو موازنة ٢٠٠٧ التي بلغت ٤١ مليار دولار،تغطية موارد الموازنة على المبيعات اللاحقة للنفط المصدر وفي الوقت الذي كانت أسعار النفط تتجه نحو التدهوردون الخمسين دولارا –في حينه- جازف هؤلاء باعتماد رقم خمسين دولارا كمعدل لسعر برميل النفط خلال العام ،في حين استمر تدهور النفط متنازلا حتى نهاية النصف الأول من العام،في حين كان تقديرات موازنة الكويت للعام نفسه ٣٦ دولارا كمتوسط لسعر البرميل،ولولا (القفزة) المفاجئة في سوق النفط العالمية والتي وصلت بالبرميل حول المئة دولارلحصل عجز خطير في الموازنة يكاد أن يضاعف الأزمة الاقتصادية الراهنة ويفاقم آثارها،ومع كل ذلك فان أيا من العوائد المتحققة من تلك الزيادات الهائلة لم يعلن عنها بل لم تأت أية اشارة عن برنامج علمي لاستثمار زيادات منتظرة أكثر مردودا كما تهيأت لها الدول المنتجة الاخرى التي لايمكن أن تكون اقتصاداتها أكثر احتياجا لها ولاستثمارها بدل أن تنفق وفق سياقات مزاجية وغير مدروسة مسبقا.

وما دمنا في اطار القطاع النفطي، فيجدر بنا أن نتطرق الى تجاذبات قانون النفط والغاز الذي طالت التداولات بشأنه دونما التوصل الى موقف متوحد أو حتى توافقي بشأنه ،مما يعكس حالة التمزق القائمة، وفي ظل الترقب الذي يشهده العالم عبر تداعيات قلقة أدت الى فوضى واضحة في اعتماد متوسط لسعر برميل النفط الذي لعبت العوامل السياسية والسوقية فضلا عن مضاربات نهازي فرص الاثراء في رفع أسعار النفط ،مما انعكس ايجابيا على المداخيل المنتجة، بما ينبغي استثمار الفرصة استثمارا ذكيا وخاصة من قبل الدولة المنتجة والمتضررة الوحيدة وهي العراق،في حين تبرز أهمية التفكير جديا ليس في اطارزيادة انتاج النفط الخام حسب توجهات قانون النفط المنتظر،بل في السعي حثيثا في ايجاد منافذ لمشاريع التكرير التي سجلت عجزا خطير اضطر معه العراق لاستيراد احتياجاته من المشتقات النفطية من بلدان يصدّر اليها نفطه الخام ليعود ويستورده مكررا بأسعار خيالية. ولعل الطاولة المستيرة التي نظمتها مؤسسة المدى في ١٢/٨/ ٢٠٠٦ والتي قدم فيها الاستاذ ثامر الغضبان ورقة عمل ممتلئة عن مستقبل النفط في العراق احدى مبادرات تفعيل التعاطي المنهجي والشفاف في استقراء موضوعة ثروتنا الوطنية والآليات الأمينة في التعاطي معها.

قانون الاستثمار

عد قانون الاستثمار نافذا مع بدايات عام ٢٠٠٧ بعد أن نشرت الجريدة الرسمية ديباجته المقرة من مجلس النواب،لكنه ما لبث أن تعثر من جديد بشتى العقبات،ففي الوقت الذي رفضت كل الأطراف الوطنية والمهنية معا منهج المحاصصة في تسمية الهيئة التي تنهض به،تعرقلت كل المشاريع ا لتي استهدفت اخراجه الى حيز الوجود،وحملت بعض الاطراف رئيس الهيئة حين تردد أنه لم يحرك ساكنا لترجمة المشروع على الواقع،لذلك كانت اقالته وتعيين الاستاذ ثامر الغضبان بدلا عنه حافز دفع المعنيين بالمشروع للتجاذب من جديد وحشد عدد من الفعاليات بهدف تنفيذ مفرداته بالرغم من تلكؤ اعلان تشكيلة الهيئة العليا للاستثمار لحد الآن. لكن ما تحقق من اجتماعات واتصالات عديدة بين أطراف عراقية تمثل الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص العراقي مع ممثلين لجهات استثمارية عربية وعالمية مختلفة أشّر لبعض التصورات التي تنسجم مع البيئة الاستثمارية الملائمة في العراق فضلا عن توجهات وانماط العمليات الاستثمارية الملبية لحاجات العراق وقطاعاته الانتاجية وسمات العمالة فيه.

ففي الوقت الذي يعتمد التوجه نحو الاستثمار –والاستثمار الأجنبي منه على وجه الخصوص- الحاجة لسد الفجوة التكنولوجية بالعمل على نقل سياقاتها للبلدان النامية وفقا للقدرات الاستيعابية لأي منها فضلا عن دور احتياج تلك البلدان لبرامج التمويل مقابل توفر بيئة الانتاج الوطنية والخامات والايدي العاملة بشتى تنوعها وتلبيتها لتوجهات الانتاج، لكن ما ينبغي أن يركز عليه في هذا الاطار الاهداف الحقيقية للاستثمار بما يخدم مستقبل البلد ونهوضه الصناعي والتقني من خلال اختياردقيق ومسبق لأشكال وأنماط المشروعات المنتظرة بحيث تتضمن صناعات ثقيلة وتحويلية بسياقات تقنية متطورة، تجنبا لأية انزلاقات قد ننفع اليها كما حصل في عمليات استثمارية مشوهة تمت في بلدان المنطقة بحيث كانت غالبية مشروعات الاستثمار تقتصر على عمليات تصنيعية تكميلية كتجميع بعض المكائن أو تغليفها فضلا عن معامل تصنيع الأغذية عبر شركات الهامبوركر والكنتاكي ومصانع الحلوى ومثيلاتها من النشاطات الاستهلاكية البحتة.

الحالة التضخمية

كانت مؤشرات التضخم في السوق المحلية العراقية واحدة من أخطرتحديات الساحة الاقتصادية بعد أن بلغ معدل التضخم حالة مفزعة مسجلا ٧٦/٦٪ في عام ٢٠٠٦ مقارنة مع سابقه ٢٠٠٥ لذلك تبنى البنك المركزي سياسة أسماها (حازمة)مع بدء العام ٢٠٠٧ بهدف سحب السيولة من السوق اتخذت اتجاهين .

الأول عبر خفض تنازلي لسعرصرف الدولار لوح لأهدافه باعتماد سعر صرف للدولارينتهي ب ١٢٦٠ دينارا وفقا للسعر الذي اعتمدته موازنة العام ٢٠٠٧ التي رصدت بالدولاروحولت تخصيصاتها بالدينار العراقي، ابتداءا مما كان عليه سعر الصرف في حينه وهو ١٤٥٠ دينار للدولار، أي ان نسبة الخفض تبلغ في نهاياتها ما يقرب من ١٥٪ .في حين كان الاتجاه الثاني رفع معدلات الفائدة على ايداعات المصارف في البنك المركزي بشكل تصاعدي ومتسارع بلغت نهاياته عند نسبة ٢٠٪ سعيا وراء دفع المواطنين لاستثمار أموالهم في المصارف بهدف الحد من الهدر في الانفاق.

وبرغم الاعتراضات المتواصلة من قبل العديد من المؤسسات الاقتصادية، وحتى الأجهزة الحكومية المختصة التي عارضت توجه البنك المركزي علانية لاعتقادها بتعارض اجراءات البنك مع السبل السليمة في مواجهة الحالة القائمة الى الحد الذي أكّد فيه أحد مستشاري مجلس الوزراء بأن ماهو قائم ليس تضخما ناتجا عن كبر حجم الكتلة النقدية بحيث يكون علاجها التلقائي امتصاص السيولة انما هو الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي نتيجة البطالة والركود وشلل العملية الانتاجية، وبالتالي يجب أن يكون العلاج منسجما مع كل هذه التحديات. لكن القائمين على البنك المركزي اندفعوا في تنفيذ نهجهم الذي كانت له بالضرورة بعض النتائج السلبية لأسباب عديدة منها عدم اعتماد خطة مبرمجة بالتنسيق مع المؤسسات التي تشاركها التعاطي في الحقل الاقتصادي كالسلطة المالية والاجهزة الحكومية الاخرى ،علاوة على دور الاجراء المعتمد في ارباك تداولات السوق بما اغتنمته الحلقات الطفيلية والمضاربون لاستغلال أي خلل أو فجوة لصالحهم الى الحد الذي كان منتظرا –مثلا- أن تنخفض أسعار السلع والخدمات تدريجيا وتلقائيا بنسبة انخفاض سعر الدولار نتيجة لتضحيات البنك المركزي بتحمل خسائر الخفض المبرمج،لكن الخفض المنتظر والذي أكد البنك المركزي على حتميته في اعار السلع والخدمات انقلب الى رفع تدريجي رفع من جانبه معدلات التضخم ليس استجابة لمتطلبات السوق بل استجابة لرغائب التجار وتطلعاتهم النفعية.مما يدعو الى أولويات انتهاج سياسات اقتصادية تعتمدها الأجهزة الاقتصاددية متضامنة وتعمل سوية على انجازها بما يلبي المصالح الوطنية ويخدم توجهاتها.

البطالة وبرامج الدعم

بغض النظر عن التناقضات الكبيرة في اعتماد أرقام نسب البطالة في العراق لكن ما لايمكن أن ينفيه المعنيون الأرقام المذهلة التي اعتمدوها في برامج دعم العاطلين عن العمل وفي مقدمة ذلك تخصيصات شبكة الرعاية الاجتماعية التي اعتمدت وفقا لموازنة ٢٠٠٧ مبلغ ٩٩٠ مليار دينار لتوزع حسبما أكدته الموازنة كرواتب شهرية على مليوني عائلة فيما أعلن السيد وزير العمل والشؤون الاجتماعية في مقابلة تلفزيونية وقد بدا عليه الارتياح انها عمليا ستغطي احتياجات ١٣ مليون عراقي بمعنى (والتعليق الأخير منا) أن مما يقرب من نصف سكان العراق يعيش على اعانات شبكة الرعاية الاجتماعية ليكون التساؤل مشروعا : هل من المجدي تحويل ملايين العراقيين (نصف سكان العراق) الى شحاذين يعيشون عالة على الدولة!! وبعيدا عن السؤال عن مردود العراق من ارتفاع اسعار النفط أو زيادةنسب تصيراته ،أو حتى ما جرى التصريح بوصول الاحتياطي النقدي الى٢٢ مليار دولار وخمسة أطنان من الذهب، نعودلتخصيصات الشبكة البالغة ٩٩٠مليار دينار لنقول : أما كان ممكنا بدلا من الاراكات الكبيرة التي فرضتها تطبيقات شبكة الرعاية وحالات الفساد التي رافقتها أن تكون تلك التخصيصات عربونا لبرامج تشغيل وخلق فرص عمل للعاطلين وتطويرها تلقائيا الى مشاريع تتصاعد ارقام المشمولين بها وفقا لتواصل ادائها وتحقق ثمارها،بدلا من التلكؤ القائم على التخوف من تبني مشاريع للعمل في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية المختلفة.

وهنا تطالعنا اشكالية مماثلة كان لها حضورها في الساحة الاقتصادية،والمتمثلة بمشروع البطاقة التموينية والتلويح بين حين وآخر بالغائها، لتلعب دورا متقابلا كل مرة من تلك التلويحات في استغلال الحلقات الطفيلية بالسوق في تأجيج أسعار السلع الغذائية والمضاربة بتسويقها،فكانت آخر أنماط تلك المماحكات الجدل الذي حصل في العلاقة بين وزارتي التجارة التي راهنت باحتمال حجب مواد مختلفة من مفردات الحصة بسبب محدودية التخصيصات المصروفة والمالية التي أعلنت أنها سلمت وزارة التجارة كامل تخصيصاتها البالغة ثمانية مليارات دينار فيما ظل المواطن أسير تلك المماحكة التي يبدو أنها لم تنته الأعلى حسابه.

حرية التجارة واغراق السوق

كان قرار السفير بريمر بتحرير التجارة وفتح أبواب العراق على مصاريعها في الأيام الاولى للعام ٢٠٠٤ اجهازا مباشرا على كل ما ينتجه العراق من مصنوعات ومنتجات متنوعة بما فيها الفواكه والخضر وحتى المياه التي يعد العراق تاريخيا ساحة أعذب تدفقاتها.

ولعلّ من الطريف أن نشير الى أن الاجراء الذي رفع الرسوم الكمركية عن كل ما يدخل السوق العراقية من شتى السلع بعيدا عن أية فحوصات نوعية أو مختبرية أبقى الرسوم والضرائب كما هي على ما ينتج من قبل العراقيين في الداخل حتى ان مدير الضرائب قال في ندوة تطرقت لهذا الشأن ان بامكان الصناعي العراقي أن يراجع دائرة الضريبة ليحصل على تسهيلات تعفيه من الضريبة اذا ما تبيّن أن معمله متوقف فانفجر أحد الحاضرين غاضبا بقوله اذن فانك تطالب من ينتج سلعة ما بالضريبة وتعفو من يأتي بها مستوردا احقاقا لمبدأ حماية المنتج الأجنبي وليس الوطني كما هو معمول به في كل ارجاء العالم.

ومع كل المحاورات الهادئة والساخنة معا،والتي استعرضت مشروعات هيكلة المصانع الحكومية المتوقفة أو خصخصتها فضلا عن الدفع باتجاه تدعيم مشاريع القطاع الخاص الذي هاجر غالبية رجاله الى الخارج بحثا عن الأمان أو البيئة المناسبة للعمل لكن ما تحقق وخاصة أن العام ٢٠٠٧ كان معلنا أنه سيشهد تطورا ايجابيا من خلال وسائل الدعم للقطاع الخاص ،كان متواضعا حيث ان ما عرف بمشروع العهد الدولي المعزز كما هو مفترض بتعهدات الدول المانحة لم تشهد آلياته النور،لكن ما تحقق في هذا الاطارمجموعة من القروض الميسرة التي تبناها البنك الدولي بالتنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية واتحاد الصناعات العراقي وبالرغم من أنّ تسعين بالمئة من المصانع والورش الانتاجية البالغة مايربو على ١٣٠ ألف مشروع قد توقفت تماما وبيعت موادها كحديد (خردة) فيما تعمل العشرة بالمئة المتبقية مابين ٢٥ الي ٥٠ بالمئة من طاقتها الانتاجية الحقيقية،لاينكر أن استكمال مشاريع القروض الميسرة الجاري العمل فيها حاليا يمكن أن يدعم عمليات النهوض بها ويعيد الحياة لما تبقى منها بل يحفز لاستعادة بناء مشاريع مماثلة تلعب دورها في استئناف دورة الانتاج شبه المتوقفة،على أن تتواصل برامج الانعاش والتعزيز الطموحة بتوفر التشريعات الداعمة وسياقات التنمية المختلفة،لكن ما يجدر أن ينبه عليه في هذا السياق التلكؤ الواضح في عمليات اعادة هيكلة المصانع الكبرى التابعة لوزارة الصناعة حين تبنت الوزارة حسب الخطة التي تضمنتها موازنة العام ٢٠٠٧ تهيئتها للانتاج من جديد ومنها عدد من كبريات المعامل التي تعتمد عليها مشاريع صناعية للقطاعين العام والخاص كمصانع البتروكيمياويات والسكر والسمنت .

في المقابل تبنت وزارة الزراعة مشروعا مماثلا بتوفير قروض ميسرة للمشاريع الزراعية والفلاحين على السواء تمكنت من اقراض العديد بفوائد رمزية لاتزيد عن ٢٪، لتعيد بعضاً من الأنشطة الزراعية ومشاريع الانتاج الحيواني المتعثرة لكن ما سجل من ملاحظات ميدانية على تلك الفعالية ضرورة توسيع قاعدتها لتشمل قطاعات أكبر من الفلاحين والمشاريع الخاصة بالانتاج الحيواني لتكون أكثر جدوى وأعم فائدة.

ان تنشيط تلك القطاعات يجب أن لايكون بمعزل عن عدد من البرامج المتنوعة الساندة لها،فلا يمكن للقطاعات الصناعية والزراعية المحلية أن تنجز برامجها وسياسات الاغراق الغازية لأسواقنا المحلية تكدس بضائعها لتوفرها بأسعار تنافسية تخرب كل برامج الانتاج بما يحمل الأجهزة الحكومية مسؤولية التصدي لتحديات الاغراق فضلا عن اعتماد سياسات ضريبية تتناسب والواقع الانتاجي القائم.

طاولات المدى ومسؤولية التعاطي بالشأن الاقتصادي

في ظرف لايحسد المرء عليه من الشلل في الأنشطة الانتاجية وهيمنة الركودالاقتصادى وتفشي البطالة وشيوع الأداء الهجين أيقنت المدى وذراعها الاقتصادي باولوية المكاشفة والتحاور البناء طريقا لارساء قيم جديدة وشفافة لاستنهاض طاقاتنا الواعدة من جديد في تبني مشروع طاولة المدى لتتفرغ للتجاذبات الاقتصادية وتجمع بين جناحيها جموع الباحثين وكل المعنيين بالقطاعات والروافد الاقتصادية منذ العام٢٠٠٥ في جلسات علمية ومنهجية وصولا الى رسم ملامح طريقنا الأكثر سلامة وأمانا.

وكان لنا خلال العام ٢٠٠٧ باقة طيبة من الطاولات الاقتصادية الواعدةالمنهجة شهريا لتغطي شتى هموم الشارع العراقي و تطلعاته المشروعة.

كانت الطاولة الاولى في العام الجديد ٢٠٠٧ قد تناولت اشكالية اغراق السوق العراقية،وشارك في تقديم اوراقها الرئيسة كل من الدكتور ماجد الصوري الخبير في البنك المركزي العراقي والدكتور ابراهيم الورد التدريسي في كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد عقب عليهما الباحث مكي محمد ردام وشارك في مناقشاتها عدد من الباحثين والاكاديميين والمهتمين بشتى الفعاليات الاقتصادية، وتناولت البحوث ومناقشاتها هجمة السلع المستوردة التي غزت السوق العراقية ووسائل مجابهتها حماية للانتاج المحلي والاقتصاد الوطني.وقد عقدت الجلسة يوم ٢٥ كانون الثاني.

فيما التأمت الجلسة التالية يوم ٢٤ شباط وقد اتخذت منهجا جديدا باستضافة أحد السادة الوزراء وكانت الطاولة قد اتخذت من موضوعة اقتصاد السوق عنوانا لها وألقى فيها الدكتور رائد فهمي ورقة عمل شخّص فيها آليات موضوعة اقتصاد السوق وما شهدته السوق العراقية من أداء مشوه لها نتيجة الفراغ الحاصل في متابعة تداولات السوق وانسحاب الأجهزةالحكومية المعنية من ساحة التعاملات كرقيب فاعل في ضمان انسيابيتها وسلامة أدائها،فيما كانت القاعة تغص بالمشاركين الذين أسهموا بمناقشاتهم في اغناء البحث ومفردات تجاذباته.

اما الطاولة الثالثة فقد التأمت يوم ٢١ آذار لتضيف فريق عمل المشروع العراقي للتنمية البشرية الذي ضم في تنظيمه كل من الامم المتحدة وبيت الحكمة ووزارة التخطيط ،شارك في تقديم أوراق العمل كل من الدكاترة آمال شلاش ومهدي العلاق وعدنان ياسين.

طاولة المدى في أربيل

عاشت الطاولة تجربة نقل جلساتها الى كردستان للمرة الثانية ضمن فعاليات اسبوع المدى للفترة من ٣٠ نيسان الى ٥ آيار، الذي ضيف مئات المفكرين والادباء وكل المعنيين بشؤون المعرفة من العراق والوطن العربي لتحيى قبضة من أكثر الجلسات حرارة في تفاعلاتها وتسجل حضور حشد رائع من المعنيين في قنوات العمل الفكري والاقتصادي المتنوعة كان منهم على سبيل المثال لا الحصر الاساتذة كريم مروة وكاظم حبيب وكفاح الجواهري وعز الدين مصطفى رسول

فيما تم اصطحاب جمع من المعنيين بالشأن الاقتصادي مثل الاساتذة رائد فهمي وصبحي الجميلي وفيصل الصراف وماجدالصوري وعبد العزيز حسون وستار جبار وابراهيم الورد ومنى الموسوي وسلام سميسم وعبد الجبار الحلفي لتلتئم أربع جلسات استوعبت موضوعات قانون النفط والغاز ثم برامج التنمية والاستثمار في كردستان اعقبها القطاع الزراعي العراقي فالأداء المصرفي في العراق،أسهم في مناقشاتها فريق كبير من المعنيين والاكاديميين من المشاركين وضيف الاسبوع من المعنيين في اقليم كردستان.

وفي ١٩ ايار تم تنظيم جلسة اخرى للطاولة بالتنسيق مع مركز بحوث السوق وحماية المستهلك بجامعة بغداد خاصة بأثر تلوث المياه على الاقتصاد الوطني شارك فيها باحثون من وزارة البيئة ووزارة العلوم والتكنولوجيا.

وفي أواخر العام ٢٠٠٧ ضيفت الطاولة نمطا آخر من التداولات المنهجية بمفردات الساحة الاقتصادية حين قدم الاستاذ ثامر الغضبان الخبير النفطي المعروف ورئيس هيئة المستشارين بمجلس الوزراء ورقة عمل مستفيضة ضمن موضوعة مستقبل النفط في العراق لتتحول الى مناظرة ساخنة في شتى توجهات تلك الموضوعة المهمة بمشاركة عدد كبير من المعنيين بقضايا الطاقة والمهتمين بالقنوات الاقتصادية المختلفة.لتغدو طاولة المدى المستديرة منبرا فاعلا وداعما لترصين الأداء في الساحة الاقتصادية وحافزا لتدعيم لغة التحاور الرصينة في التجاذبات الاقتصادية بكل توجهاتها.